S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24520
4 September 1992

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى
الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لكم طيا رسالة السيد محمد سعيد الصحاف ، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ حول البرنامج المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة في العراق .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها ، رسالة السيد وزير خارجية العراق المشار اليها أعلاه ، كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الدكتور سمير خيري النعمة
القائم بالأعمال المؤقت

060992

040992 040992 92-42357

مرفق

رسالة مؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجهة من وزير خارجية العراق الى رئيس مجلس الأمن

أود الإشارة الى البيان الصادر عنكم في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ حول البرنامج المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة في العراق ، ورسالة الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ حول نفس الموضوع ، وأود أن أبين لسعادتكم وللسادة أعضاء مجلس الأمن الحقائق التالية :

أولا : لقد أبدى العراق استعدادا تاما للتوصل الى اتفاق جديد مع السيد يان الياسون ، الأمين العام المساعد ، يتناسب مع الحجم الحقيقي للمساعدات المدنية الملحة التي تستطيع الأمم المتحدة تقديمها للعراق من خلال البرنامج المشترك لوكالاتها المختصة الممثلة في بغداد .

ولا بد لي أن أطلعكم على الحجم الحقيقي لهذا البرنامج وفقا للأرقام التي قدمها وفد الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل أن تكون الصورة واضحة لدى الجميع . إن الهدف النظري الأعلى لقدرة البرنامج يبلغ ١١٩ ٦٦٨ ١١٦ مائة وستة عشر مليونا وستمائة وثمانية وستون الفا ومائة وتسعة عشر دولارا وهو مبلغ نظري غير موجود وأعطيت وعود لتحقيقه . أما المبلغ الموجود فعلا تحت تصرف البرنامج فهو ٦٧٥ ٨٦٦ ١٢ اثنتا عشر مليونا وثمانمائة وستة وستون الفا وستمائة وخمسة وسبعون دولارا أمريكيا فقط .

إذن وكما تلاحظون فإن الضجة السياسية التي يفتعلها ممثلو أمريكا وبريطانيا وفرنسا حول ما يسمونه ببرنامج المساعدات الإنسانية للعراق والذي يوصف بأنه موجه لسد الحاجات الإنسانية الحرجة للشعب العراقي الذي يبلغ تعداد نفوسه أكثر من ثمانية عشر مليونا ويعاني أبناؤه جميعا من حصار جائر منذ أكثر من سنتين ، هو برنامج ميزانيته الحقيقية أقل من ثلاثة عشر مليون دولار وميزانيته النظرية غير الموجودة أقل من مائة وسبعة عشر مليون دولار .

ورغم ذلك ففي المفاوضات التي أجريناها مع السيد يان الياسون أثناء زيارته الى بغداد للفترة من ١٧ ولغاية ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ اقترحنا عليه والوفد المرافق له وضع برنامج عملي ونشيط لتقديم المساعدات المدنية للعراق يتناسب وحجم الميزانية الحقيقية المتوفرة وتحديد أولويات حاجات العراق

بشكل مشترك من قبل الطرفين ، وقدمنا عددا من المقترحات العملية من أجل التوصل الى اتفاق جديد والشروع بتنفيذه .

فقد اقترحنا أن تشترك الجهات العراقية المختصة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنسق برنامج الأمم المتحدة في وضع البرنامج في ضوء الحاجات المحددة أولوياتها من قبل الطرفين وأن تشمل مساعدات الغذاء والعناية الطبية ، وتنقية المياه ، واصلاح وتشغيل أنظمة المجاري ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية ، والزراعة . وأكدنا أن العراق يضمن حرية وصول منفذي برامج المساعدات الى الأماكن التي ستنفذ فيها تلك البرامج ، وأن الجانب العراقي المستفيد من برنامج المساعدة يقدم المستلزمات الحقلية الإدارية والسكنية والاتصالات الهاتفية والحماية الأمنية في الأماكن التي تقدم اليها المساعدة وللمدة التي يتطلبها تقديم تلك المساعدة في المحافظات ، وبعد ذلك يعود أفراد البرنامج الى بغداد .

كما اتفقنا مع السيد يان الياسون والوفد المرافق له على تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في تنفيذ برامج المساعدات المدرجة في خطة العمل التي يتم التوصل اليها بين العراق والأمم المتحدة وأن يتم تنفيذ مشاركة كل منظمة غير حكومية بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وفقا لشروط المشاركة بينها وبين المنظمة غير الحكومية المعنية ، واستنادا الى الاتفاق الذي يتم بين الجهات العراقية المعنية وتلك المنظمة غير الحكومية .

أما بخصوص حراس الأمم المتحدة فقد شرحنا للسيد يان الياسون كيف نشأت فكرة إرسالهم الى العراق وأن الحالة قد تغيرت بعد مرور أكثر من سنة كاملة وعادت الحياة طبيعية في جميع أنحاء البلاد ولم تعد هناك حاجة لوجودهم وأن السلطات العراقية هي المسؤولة عن حماية وأمن منتسبي الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة وممتلكاتهم ما عدا بعض المناطق في شمال العراق حيث لا توجد الآن إدارة حكومية عراقية .

ورغم الأدلة والوقائع المقنعة التي شرحناها للسيد يان الياسون فقد وافقنا ، من حيث المبدأ على تواجد ١٥٠ حارسا في المناطق الشمالية من العراق التي لا توجد فيها الآن إدارة حكومية شرعية إضافة إلى أربعة أو خمسة حراس في مقر البرنامج في بغداد .

سعادة رئيس المجلس ،

إن كل منصف بعيد عن الغرض السياسي المشبوه لا يستطيع نكران الروح الإيجابية والعملية التي تعاملنا بموجبها مع السيد يان الياسون من أجل التوصل إلى اتفاق جديد يضمن التنفيذ النشيط لتقديم المساعدات المدنية للعراق ويوفر التسهيلات اللازمة والمتناسبة مع حجم تلك المساعدات .

كما أكدنا للسيد يان الياسون أن الباب لا يزال مفتوحا للاتصالات بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق جديد وفق الأسس العملية والواقعية التي شرحناها له ، وعبرنا له عن أملنا في أن يأخذ في اعتباره الملاحظات المهمة التي بينها له السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه به صباح يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة رفع الحصار الظالم وغير المسوغ عن الشعب العراقي ، وقلق العراق المشروع ضد ما تبيته أمريكا وبريطانيا وفرنسا من مخططات عدوانية على الشعب العراقي تحت ذرائع مفتعلة .

ثانيا : ورد في البيان الصادر عنكم في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ملاحظات مشوشة وغير صحيحة عن ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة الموجودين في العراق ، وأجد من المناسب أن أبين لكم الآتي :

إن العراق يقوم بواجباته في توفير الحماية الكافية لمنتسبي الأمم المتحدة بصورة كاملة ، وأن إجراءات الحماية لا يمكن أن تكون متقنة مائة بالمائة إلا إذا جرى تنسيق محكم بين أفراد الأمم المتحدة والسلطات العراقية المختصة حول حركتهم . وهذا ما طرحناه على السيد يان الياسون غير أن بعض الأوساط في الأمم المتحدة ترفض هذا التنسيق بحجة الوصول الحر (FREE ACCESS) مما يعني عمليا أن أفراد الأمم المتحدة يذهبون إلى أماكن لا تعرفها مسبقا السلطات العراقية المختصة فكيف يمكن والحالة هذه تأمين الحماية ؟

إن حكومة جمهورية العراق ترفض أي اتهام مباشر أو مبطن بسبب ما يتعرض له أفراد الأمم المتحدة من تهديدات في المنطقة الشمالية . فإن أمريكا وبريطانيا وفرنسا هي التي تسيطر على هذه المنطقة ، وقد جعلت من نفسها حامية عليها وفي الوقت نفسه تتنصل مما يحدث فيها . فهذه الدول في الوقت الذي تفرض فيه بالقوة غياب السلطات العراقية الشرعية عن هذه المناطق تحمل العراق المسؤولية عما يحدث من أعمال ضد منتسبي الأمم المتحدة فيها !!

إن هذا موقف مفرض كما أننا سبق أن حذرنا مسؤولي الأمم المتحدة من أن بعض الأطراف العميلة للدول الغربية وبعض عملاء النظام الإيراني وأفراد في الجماعات الكردية المسلحة الذين تحميهم الدول الثلاث يخططون لإثارة مشاكل مع أفراد الأمم المتحدة لاستغلالها لتشويه سمعة العراق وتبرير المؤامرات ضده . وكلما سعت السلطات العراقية إلى اتخاذ إجراءات لضبط الأمن والاستقرار في البلاد نجد الدول الغربية تتصدى لهذه الإجراءات وتفرض بالقوة أوضاعا غير شرعية وفوضوية كما حصل في الشمال وكما تسعى الآن في الجنوب بمنع الطيران جنوب الخط ٣٢ على الرغم من أن الطيران العراقي اقتصر دائما على الاستطلاع لضمان عدم حدوث تسلل من إيران إلى داخل العراق وعلى التدريب الذي هو مهمة اعتيادية للطيران .

سعادة رئيس المجلس ،

من الواضح أن المواطنين العراقيين ينظرون بامتعاض إلى موظفي الأمم المتحدة لا بصفتهم الشخصية بل لأن شعب العراق ضاق ذرعا بالمعايير المزدوجة والكيل بمكيالين والقرارات الجائرة التي تتخذ بحقه باسم الأمم المتحدة والشرعية الدولية المزيفة . وأن شعب العراق لا يمكن أن يغير نظرته إلا إذا تعاملت الأمم المتحدة بمعايير العدل والإنصاف والشرعية الدولية الحقيقية معه برفع الحصار عنه والتوقف عن المساس بكرامته والتدخل في شؤونه الداخلية .

إنني أهيب بكم وأدعوكم إلى التمسك بروح العدالة والإنصاف والوقوف بوجه ذوي النوايا السياسية المشبوهة الذين يعمدون إلى التشويش على الحقائق وافتعال الأزمات تحت شعارات إنسانية مزيفة غرضها إلحاق مزيد من الأذى بالعراق وبالشعب العراقي الأبي الصابر .

إن الموقف الحقيقي المطلوب من جميع المنصفين من أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة التزاما منهم بالحق والعدل والإنصاف هو رفع الحصار الظالم واللاإنساني وغير المسوغ المفروض على الشعب العراقي بأكمله منذ أكثر من سنتين .

أما بالنسبة لبرنامج المساعدات فإننا ورغم ضآلته فقد اقترحنا تنفيذه بإطار واقعي وعملي يوفر له عناصر النجاح ولكن ذوي النوايا السياسية المسبقة وضعوا العصي في العجلة وحالوا دون أن نتوصل مع السيد يان الياسون إلى اتفاق عليه . ورغم كل ذلك ما يزال الباب مفتوحا لتحقيق ذلك علما بأن البرنامج الحالي ستتم الاستفادة منه بطريقة واقعية بالتعاون بين الطرفين .

وتفضلوا بقبول خالص اعتبارنا .

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
بغداد في ٧ ربيع الأول ١٤١٣ هـ
الموافق ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ م